وفق ما وضعه الواضع فاذا جا على خلاف القياس واستعمال
الفصحا غلب على الظن النقيض فزال الموجب لقبوله
ولكن كذلك يريد فيما من تقدم من احكام العطف على المحل قوله
ولذلك دخلت اللام على المكسورة يعني ولاجل ان المكسورة لا
تغير المعنى دخلت لام الابتدا معها ولكنهما لما كانا متفقين في
معنى التاكيد لم يجمعوا بينهما وانما ادخلوها على الخبر ان تقدم
الاسم او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما مما يتعلق
بالخبر كقولك ان زيدا لقايم وان في الدار لزيدا وان زيدا لفي الدار
جالس ولا تقول ان زيدا جالس لفي الدار ولا ان زيدا اكل لطعامك
لئلا يؤخروها عن الاسم والخبر جميعا مع ان اصلها ان تدخل على الاسم
فاذا منع مانع من ادخالها على الاسم دخلت على جزئيه الاخير او على ما
تقدم عليه ولا يؤخروها عن الجزئين معا ودخولها في لكن ضعيف وردّه
ووجهه تقديره لكن ان فكانها لم تدخل الا على ان كقوله :
ولكنني من حبها لعميد : كان الاصل ولكن انني فنقلت حركة
الهمزة وحذفت على القياس المستعمل فحذفت النون الاولى
كراهة لاجتماع النونات فبقي ولكني قوله وتخفف المكسورة
فيلزمها اللام وانما لزمها اللام للفرق بينها وبين ان النافية لانها
لما خففت صار لفظها كلفظها فلو لم يدخل عليه اللام لم يدر اذا
قيل ان كان زيد قايما وان زيد لقايم المخففة هي ام النافية وكان
معه مقتضاها اذا عملت ان لا يلزمها اللام لان الفرق يحصل بالاهمال
بالاعمال ولكنهم جعلوا الباب واحدا ولان كثيرا من الاسما لا
يظهر فيه اعراب لفظي اما للتعذر واما لكونه مبنيا قوله ويجوز
الغاؤها لفوات قوة شبه الفعل لفوات فتح الاخر ونقصانها عن ثلثة

احرف

119

احرف فالالغا على ان الشبه كان لاقتضايها الاسمين ولكونها
على ما ذكر من فتح الاخر والزياده على حرفين والاعمال انما على ان
الشبه المعتبر انما هو اقتضاوها اسمين قوله ويجوز دخولها على
فعل من افعال المبتدا وعمم الكوفيون جواز دخولها على الافعال
وانما جاز دخولها على ما ذكر من حيث ان المقتضي موفر عليها
اذ الاسمان بعدها مذكوران الا ترى انك اذا قلت ان كان زيد
لقايما فمعناه ان زيدا القايم واذا كان ما يقتضيه موفرا بعد دخولها
هذه الافعال فلا يلزم من جواز دخولها عليها جواز دخولها على ما
ليس من مقتضياته اسمان وما يتعلق به الكوفيون من قوله :
تالله ربك ان قتلت لمسلما : وجبت عليك عقوبة المتعمد :
خارج عن القياس واستعمال الفصحا ولا اعتبار به قوله وتخفف
المفتوحه فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وانما
حكم النحويون عليها بالاعمال في ضمير شان مقدر لامرين احدهما انهم
اعملوا المكسوره مع تخفيفها من غير شذوذ واعمال المفتوحه
اجدر لان شبهها بالفعل اقوى من شبه المكسوره من حيث انها
لها معنى مخصوص كالافعال والمكسوره ليس لها معنى مخصوص
غير التاكيد الذي هو معنى الزوايد كلها فاذا اعملت المكسوره مع
ضعفها فالمفتوحه اجدر الثاني انهم ادخلوها على الافعال التي
لا تقتضي اسمين مع مراعاة ذلك في المكسوره على المذهب الصحيح
فلولا تقدير الاعمال في الضمير المقدر لخرجت عن القياس المقدم ذكره
الا ترى انهم يقولون علمت أن قد قام زيد ولا يقولون إن قام لزيد
وشذ اعمالها في غيره يعني في غير ضمير الشان كقوله :
فلو انكِ في يوم الرخاء سالتني : فراقك لم ابخل وانت صديق :

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)